الصراع على «قواعد اللعبة» الجديدة

الدولة و «جماعة الإخوان» في الأردن

د. محمد أبو رمان

أيلول 2020

«لم يقم النظام الأردني بخطوات جذرية، حينها، تجاه «الجماعة»، وإن كانت مخرجات ما بعد الربيع العربي، بخاصة منذ العام ٢٠١٣، منحته أوراق القوة. وبدا أنّ النظام اعتبر ما حدث في لحظة الربيع العربي أقرب إلى «الخيانة» أو «المؤامرة الإخوانية» لتغييره والاستقواء عليه»

«يقف وراء سياسات الدولة تجاه الجماعة قناعة ترسّخت مع مرور الوقت في أروقة القرار، بل أصبحت بمثابة «عقيدة رسمية» بأنّ العلاقة السابقة من التحالف بينهما انتهت إلى غير رجعة، وأنّهما وصلا إلى مرحلة الطلاق النهائي»

«الجماعة اتخذت خطوات غير مسبوقة، توافقية، منذ العام ٢٠١٦، تمثّلت بتطوير النظام الأساسي، والانفصال التنظيمي – الرمزي الكامل عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أولاً، والالتزام بالفصل بين الجماعة والحزب»

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

الصراع على «قواعد اللعبة» الجديدة

الدولة و «جماعة الإخوان» في الأردن

د. محمد أبو رمان

أيلول 2020

المحتويات

المقدمة ٦

تشكّلات الأزمة: الأسباب والتداعيات ٧

ماذا يريد النظام من الجماعة؟ ١٢

«الرمال المتحركة» داخل الجماعة ١٧

في ترسيم خيارات الجماعة والحزب ٢٢

الآفاق المستقبلية.. إعادة ترسيم قواعد اللعبة ٢٤

1

المقدمة

تختلف الأزمة الحالية بين نظام الحكم في الأردن وجماعة الإخوان المسلمين عن الأزمات السابقة، فاللعبة التقليدية التي شهدت مدّاً وجزراً في العلاقة بين الطرفين خلال السبعين عاماً الماضية انتهت، ولم تعد قواعدها صالحة للبناء عليها خلال المرحلة القادمة[1].

سنختبر الفرضية السابقة، في هذا المقال، مع الإشارة إلى أنّ كلا الطرفين لم يقوما بالتوافق والتفاهم على القواعد التي ستحكم علاقتهما في المرحلة القادمة، ولم يدخلا في حوار مشترك (لغاية كتابة هذا المقال) بعد التحولات الكبيرة التي حدثت خلال الأعوام الماضية، منذ الربيع العربي ٢٠١١ إلى أزمة المعلمين الأخيرة[2].

تكمن المفارقة أنّ النظام اتّهم الإخوان المسلمين بأنّهم حاولوا الانقلاب على قواعد المعادلة التقليدية، خلال فترة الربيع العربي، عبر مطالبهم السياسية التي قدّموها في حينه، واعتُبرت محاولة لتغيير قواعد العلاقة التقليدية، بينما يرى قادة الجماعة اليوم بأنّ سحب الاعتراف القانوني منهم ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم ورفض الحوار معهم هو انقلاب من الدولة عليهم. في المحصلة لدينا هواجس وشكوك وفجوة ثقة متبادلة تجذّرت بدرجة كبيرة مع لحظة الربيع العربي ٢٠١١، ثم المرحلة اللاحقة عليها، فهل ستبقى هذه «الفجوة» بمثابة المتغير الرئيس الذي يحكم «الحالة الرمادية» بين الطرفين، وهي التي يطلق عليها الإسلامي السابق في الجماعة (والقيادي حالياً بحزم زمزم)، د. نبيل الكوفحي «حالة اللا سلم واللا حرب»، أم أنّ هنالك إمكانية فعلاً متاحة لتجاوز الشكوك إلى بناء قواعد جديدة للعلاقة بعدما انهارت أسس العلاقة السابقة؟ ماذا بعد مفترق الطرق الراهن؟ وإلى أي سيناريو تتجه قواعد العلاقة القادمة؛ وهل ستكون من طرف واحد يفرضها على الآخر أم توافقية؟.. هذه هي الأسئلة التي سنحاول الاقتراب منها في هذا المقال.

---

1 نستخدم مصطلح «نظام الحكم» أو «الدولة» أو «الحكم» للإشارة هنا للطرف الرسمي في الدولة الذي يحدّد العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين، فمن المعروف أنّ الحكومة هي أحد الأطراف في «المعادلة الرسمية»، لكن هنالك مؤسسات في الدولة معنية بالموضوع على أكثر من مستوى، كالمخابرات العامة، لأنّ النظر إلى ملف الإسلاميين عموماً بوصفه ملفاً أمنياً، وكالديوان الملكي.

2 إذا كان الدستور يمثّل العقد الرئيسي في تحديد جوهر العلاقة بين الدولة والمواطنين والمؤسسات والقوى السياسية، والقوانين تنظّم هذه العلاقات، فإنّ الحال في العالم العربي عموماً تقتضي توضيحات من قبل الأطراف السياسية وتوافقات تضاف إلى الدستور والقوانين لردم فجوات الثقة والهواجس المتبادلة التي تغلّف هذه العلاقة بين الفاعلين السياسيين المختلفين، بخاصة عندما نتحدث عن العلاقة بين الأنظمة والإسلاميين، لأنّها محكومة بهواجس مثل اقامة دولة دينية أو الديمقراطية لمرة واحدة، أو الخوف من فاشية إسلامية أو استخدامهم كفزّاعة من قبل الأنظمة لعدم السير في عملية التحول الديمقراطي، لذلك تبدو الحاجة ماسة لحوارات ونقاشات داخلية للتوافق على قواعد للعبة السياسية تحت مظلة الدستور والقوانين، بما يكفل عدم الوصول إلى سيناريوهات شبيهة بالانقلابات العسكرية أو الفوضى الداخلية.

2

تشكّلات الأزمة: الأسباب والتداعيات

لم يتشكل الوضع الراهن بصورة مفاجئة، فهنالك مسار متدحرج من الأزمة بين الطرفين بدأ منذ الثمانينات، لكنّه أخذ خطّاً تصاعدياً في التسعينيات من القرن الماضي، بعدما كشفت الانتخابات النيابية عن تحول جماعة الإخوان المسلمين إلى أكبر تنظيم معارض في البلاد، لتأخذ محلّ القوى اليسارية والقومية، التي تحالف النظام مع الإخوان لمواجهتهم، مما أتاح للجماعة خلال أربعة عقود (١٩٥٠ – ١٩٩٠) مساحات شاسعة من العمل في الميادين الاجتماعية والخيرية والثقافية والسياسية، فأصبحت لديها شبكة من المؤسسات خيرية (تحت مظلة جمعية المركز الإسلامي التي تأسست في العام ١٩٦٣) وجامعات وممتلكات وأنشطة، مكّنتها من التجذّر في المجتمع والتأثير على شريحة اجتماعية عريضة [3].

بانتهاء «شهر العسل» بين الدولة والجماعة (في حرب العراق ١٩٩١، حيث شاركت الجماعة في حكومة مضر بدران بخمسة حقائب وزارية)، وولوج الأردن لمفاوضات السلام مع إسرائيل، تم توقيع اتفاقية وادي عربة في العام ١٩٩٤، بدأت بذور الأزمة بين الطرفين، فالدولة أصبحت ترى في «الجماعة» خصماً سياسياً، لا شريكاً في مواجهة القوى الداخلية والإقليمية، بينما «الجماعة» أصبحت هي الأخرى تطمح إلى القيام بدور أكبر في المجال السياسي يتناسب مع قوتها الشعبية وحجم حضورها.

تطوّرت الخلافات بين الدولة والجماعة إلى إعلان مقاطعة الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٧، لكن بقي إرث العلاقة التاريخية – بين قيادات الجماعة المعتدلة والملك الراحل الحسين بن طلال – قويّاً ويحمي العلاقة من الوصول إلى «حافّة الهاوية»، فيتم حلّ كثير من المشكلات بلقاءات شخصية.

مع تولّي الملك عبدالله الثاني الحكم دخلت العلاقة بين الطرفين في طور جديد، فتمّ طرد قادة حماس من الأردن في نهاية العام ١٩٩٩، وتحوّلت إدارة ملف الإخوان في جزء كبير منها أكبر إلى المؤسسات الأمنية، وكانت مشاركتهم في الانتخابات النيابية

3 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن، فريدريش أيبرت، عمان، ومركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية، ط٢، ٢٠١٣، ص٦٣ – ٧٢.

٢٠٠٣، بناء على توافق مع الحكم، وقد ارتبطت بتوجهات دولية وإقليمية حينها في تعزيز الديمقراطية في العالم العربي، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبروز القاعدة وصعود نظريات أميركية وغربية تربط بين القاعدة والاستبداد السياسي العربي [4].

كان الانفتاح مؤقتاً بين الطرفين، فما لبثت المتغيرات الإقليمية أن فرضت نفسها على العلاقة بينهما، مع بروز محور الممانعة (إيران، سورية، حزب الله وحماس وحُسبت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن مع هذا الخط) ومعسكر الاعتدال العربي (الأردن، مصر، السعودية، الإمارات)، وكانت نتيجة هذا الاستقطاب الإقليمي والداخلي أن شنّ الحكم حملة كبيرة ضد جماعة الإخوان المسلمين واعتقل أربعة نواب وحاكمهم (بعدما قاموا بزيارة منزل عزاء أبي مصعب الزرقاوي مؤسس تنظيم القاعدة في العراق في العام ٢٠٠٦)، ثم جرى التلاعب الواضح بالانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٧، وتزويرها لإسقاط مرشّحي الإخوان المسلمين وغيرهم من قوى وشخصيات سياسية أخرى وهزيمتهم سياسياً، وهو ما حدث سابقاً مع الانتخابات البلدية لاحقاً فقرر «الإخوان» الانسحاب في منتصف اليوم [5].

جفّت اللقاءات (إلى درجة نادرة) بين الملك وقادة الحزب والجماعة، وأصبحت علاقتهم مؤطرة في الجانب الأمني، بيد أنّها شهدت انفتاحاً غير متوقع وقصير جداً، منذ العام ٢٠٠٨، على يدّ مدير المخابرات الأسبق، محمد الذهبي، الذي قام باستدارة في العلاقة مع جماعة الإخوان وحركة حماس، وتقارب معهم، في سياق صراع داخل مراكز القرار في الأردن مع خصمه حينها رئيس الديوان الملكي، باسم عوض الله، لكن هذه التغيرات لم تطل كثيراً، فقد انتهت بتغيير مدير المخابرات نفسه في العام نفسه ٢٠٠٨ [6].

التحوّل الجوهري في العلاقة حدث مع الربيع العربي ٢٠١١، إذ دخل الإخوان المسلمون في الحراك الشعبي، وشاركوا بقوة في المظاهرات والمسيرات، ورفضوا المشاركة في لجنة الحوار الوطني (التي قام النظام بتشكيلها للحوار حول الإصلاحات المطلوبة في العام ٢٠١١)، وفي المقابل قدّم الإخوان سبعة مطالب إصلاحية، تعامل معها النظام بوصفها «انقلاباً ناعماً» لما تضمنته من محاولة لتغيير قواعد اللعبة في الأردن، باتجاه تحجيم صلاحيات الملك دستورياً وسياسياً [7].

لم يشارك الإخوان في الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٣، لتتعزز فجوة الثقة بينهم وبين الملك وتتجذّر وتصل إلى مرحلة غير

4 المرجع نفسه ص ٧٢ – ٧٧.

5 انظر عن انتخابات ٢٠٠٧، الكلالدة: مدير مخابرات سابق عين ٨٠ نائباً، موقع سواليف الإخباري، ١٤ – ٧ – ٢٠٢٠، على الرابط التالي: https://is.gd/SoyEZ1

6 انظر: عامر السبايلة، ويكيليكس الأردن: محمد الذهبي، موقع عمون الإخباري، ١٣ – ٩ – ٢٠١١، على الرابط التالي: https://is.gd/ybnMpy

7 انظر: محمد أبو رمان، خيارات المشاركة السياسية في «ديمقراطية مقيدة»: حالة الإخوان المسلمين في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، م ١٢، ع ٢، ٢٠١٥، ص ٤٧٦ – ٤٨١.

مسبوقة، فوق هذا وذاك جاءت المتغيرات الإقليمية لتعكس طموح الإخوان السياسي من توسيع مساحة الدور إلى الحفاظ على الذات، ففي تموز ٢٠١٣ أطاح الجيش المصري بحكم الإخوان في مصر، وتلاه تشكّل موقف إقليمي صلب ضد الجماعة – من قبل حلفاء الأردن: السعودية، الإمارات والبحرين، يصنّفونها كـ«تنظيم إرهابي»، وانقلبت الثورة السورية رأساً على عقب مع التدخل الإيراني، وكانت حركة حماس قد خرجت من دمشق، وفقدت محور الممانعة – خلال تلك المرحلة [8]، فلم يبق سند للإسلاميين إقليمياً سوى قطر، ثم لاحقاً تطور الدولة التركي لاحتضان قيادات الإخوان والإسلاميين المصريين الهاربين من مصر بعد تولي الجنرال عبد الفتاح السيسي مقاليد الأمور.

تراجعت الإدارة الأميركية السابقة نفسها عن تقاربها المؤقت مع الإسلاميين، فتبدّد الزخم الدولي والإقليمي، مع المحلي أيضاً، الذي كان يسند سعي «الجماعة» لتعزيز دورها السياسي، وعلى النقيض من ذلك دفع حلفاء الأردن بالنظام إلى أن يقوم بإجراءات مماثلة من تجريم الجماعة ووصفها بالإرهاب وإخراجها من «الملعب السياسي».

لم يقم النظام الأردني بخطوات جذرية، حينها، تجاه «الجماعة»، وإن كانت مخرجات ما بعد الربيع العربي، بخاصة منذ العام ٢٠١٣، منحته أوراق القوة. وبدا أنّ النظام اعتبر ما حدث في لحظة الربيع العربي أقرب إلى «الخيانة» أو «المؤامرة الإخوانية» لتغييره والاستقواء عليه، بالرغم من أنّ الجماعة لم ترفع شعارات «إسقاط النظام»، لكنّها في المقابل قدّمت مطالب غير مسبوقة [9].

يقول وزير سياسي في الحكومة «إنّ ما أقلق الدولة في لحظة الربيع العربي هو التغير الجذري في تفكير الإخوان، إلى أنّ بعض قياداتهم بدأ يصرّح بأنّهم شركاء في الحكم، والدعوة بالانتقال من حيز المشاركة السياسية إلى الشراكة الكاملة، وكأنّهم طرف والدولة طرف آخر!». ويضيف هذا المسؤول « سمعتُ شخصياً هذا الطرح من قيادات في الجماعة، ثم جاءت كلمة د. همام سعيد المشهورة في شهر يناير ٢٠١٣ التي ذكر فيها أنّ دولة الإسلام قادمة، لتعزز من حالة الغضب والشك لدى أجهزة الدولة تجاه أجندة الجماعة» [10].

8 محمد أبو رمان، أو تسريح بإحسان، صحيفة الغد اليومية الأردنية، ٣١ – ١ – ٢٠١٢.

9 محمد أبو رمان، خيارات المشاركة السياسية في «ديمقراطية مقيدة»، مرجع سابق، ص٤٧٩ – ٤٨١.

10 لقاء مع هذا المسؤول في منزله ٢ – ٩ – ٢٠٢٠، وقارن ذلك بما قاله د. همام سعيد في خطبة الجمعة خلال اعتصام لجماعة الإخوان ومؤيديهم فيما يعرف بجمعة الشرعية، على دوّار فراس في جبل الحسين، ونص ما قاله سعيد هو « بلاد الشام أرض جهاد وإعداد، وأرض صحوة إسلامية، ودولة راشدة، ستقوم قريباً على هذه الأرض ليعم الأرض». انظر: «همام سعيد يخطب بالمحتشدين «دولة الاسلام قادمة» .. وحالة استنفار للأمن والدرك»، موقع أخبار البلد، ١٩ – ١ – ٢٠١٣، على الرابط التالي:
https://cutt.us/gp1wG

عاد الإخوان إلى المشاركة في الانتخابات النيابية ٢٠١٦، وكذلك الانتخابات المحلية الأخرى، البلديات واللامركزية، وتمكنوا من ايصال ١٥ نائباً من التحالف الوطني للإصلاح (الذي قاده الإسلاميون من مرشحي الحزب وشخصيات مستقلة) إلى مقاعد مجلس النواب، وشكّلوا كتلة الإصلاح النيابية، ورجعوا إلى اللعبة السياسية بعد فترة ستة أعوام من المقاطعة [11].

هذه «العودة السياسية» لم تنعكس على العلاقة مع الحكم، إذ استمرت الأزمة بين الطرفين، فيما استثمرت الدولة بالتصدّعات داخل الجماعة والانشقاقات، فدعمت الجمعية الجديدة التي انشقت عن الإخوان، وأسسها المراقب العام السابق عبد المجيد ذنيبات، وأعطتها الدولة اسم «جمعية جماعة الإخوان المسلمين»، وتشكلت من قيادات تاريخية في الجماعة، كما حظى حزم المؤتمر الوطني (الذي أسسته قيادات منشقة عن الجماعة بقيادة د. رحيل غرايبة ود. نبيل الكوفحي) أيضاً بدعم غير مباشر من الأوساط الرسمية.

وكان ديوان التشريع قد أصدر فتوى بأنّ الجمعية الجديدة من حقّها أن ترث جماعة الإخوان المسلمين وتستولي على ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة، وهو الأمر الذي بدأت دائرة الأراضي والمساحة (المسؤولة عن الممتلكات بتنفيذه)، إلاّ أنّ الإخوان قاموا برفع قضية في القضاء على الدائرة، ثم دخل الطرفان (الحكومة والجماعة) في نزاعات قضائية مرتبطة بأملاك الجماعة، وبوضعها القانوني، وللمرة الأولى يصبح الوضع القانوني للجماعة محل إشكال في تاريخ الأردن [12].

ثم جاءت احتجاجات ٢٠١٨ التي أتت برئيس الوزراء، عمر الرزاز إلى مقعد قيادة الحكومة، ولاحقاً أزمة المعلمين أيلول ٢٠١٩، التي يمكن القول بأنّها القشّة التي قصمت ظهر البعير، في علاقة الدولة بالجماعة، فبعد أن توفي نقيب المعلمين، أحمد الحجايا، في حادث سير، تولّى أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين، د. ناصر النواصرة، موقع النقيب، وقاد أطول وربما أكبر إضراب في تاريخ المملكة للمعلمين (الذين يشكلون أحد أكبر القطاعات الحكومية)، واضطرت الحكومة في نهاية اليوم أن توقع على اتفاقية مع المعلمين تحقق مطالبهم المالية والمهنية التي قدّموها [13].

كان واضحاً أنّ جهات عديدة في الدولة لم تكن راضية عن هذه الخلاصة، وقد جرى ربط جماعة الإخوان المسلمين بإضراب النقابة، واتهمت الجماعة من قبل مؤسسات الدولة

11 انظر: تحالف الإسلاميين يفوز بـ١٥ نائباً، موقع جفرا نيوز الإخباري، ٢٠ – ٨ – ٢٠١٦، https://cutt.us/KixOZ

12 انظر حول إشكاليات الوضع القانوني: نسيم عنيزات، نقل أملاك الجماعة لصالح جمعية الإخوان، الدستور اليومية، ١٢ – ٦ – ٢٠١٥. وكذلك: معركة قضائية تنتظر إخوان الأردن مع المنشقين حول الممتلكات، موقع عربي ٢١ الإخباري، ١٨ – ٦ – ٢٠١٥.

13 انظر: تتويج اتفاق الحكومة و"المعلمين" بالتوقيع رسميا، صحيفة الغد اليومية الأردنية، ٦ – ١٠ – ٢٠١٩.

بمحاولة تسييس الموضوع، وبالسيطرة على نقابة المعلمين لخدمة أهداف تنظيمية، مما نقل الأزمة بين الطرفين إلى مرحلة متقدّمة جداً من التوتر والتجذّر.

الأزمة تجددت مع دخول الأردن في عهدة وباء كورونا، إذ أعلنت الحكومة عن توقيف العلاواة عن موظفي القطاع العام، وهو الأمر الذي يشمل بطبيعة الحال المعلمين (بعد أن كان اتفاقهم مع الحكومة في ٢٠١٩ على العلاوات)، فأصرّ المعلمون على تنفيذ الاتفاق بما فيه العلاوات، ورفضت الحكومة مناقشة الموضوع بالكلية، فعادت الأزمة إلى المربع الأول، لكن هذه المرّة قام «النظام» باتخاذ خطوات حاسمة مبكّراً، عبر اعتقال أعضاء مجلس النقابة، بقرار من المدّعي العام، وتوجيه العديد من التهم لهم، بالإضافة إلى تجميد نقابة المعلمين عامين، وتعيين لجنة من الوزارة للإشراف عليها خلال هذه الفترة [14].

ربطت الماكينة الإعلامية الحكومية بصورة واضحة بين نقابة المعلمين والإخوان المسلمين، وادّعت أنّ جماعة الإخوان تقوم بتوجيها لنقابة لخدمة أهدافها في مواجهة النظام، وهو الأمر الذي نفته الجماعة، وأصرّ المراقب العام لها – في رسالة تنظيمية – على أنّ موضوع النقابة مهني ونقابي، وأنّ الجماعة كانت تسعى إلى تبني مبادرة إصلاحية لحل المشكلة، لكنّها ليست طرفاً فيها [15].

تمّ الإفراج عن مجلس نقابة المعلّمين بكفالة بتاريخ (٢٣ أب ٢٠٢٠)، بعد شهر من الاحتجاز، لكن الأزمة بين النقابة والحكومة لم تنته بعد، وكذلك الحال بين النظام والإخوان ما تزال الأمور عالقة وغير واضحة؛ سواء على ما يرتبط بسؤال الوضع القانوني للجماعة، أو ما يتعلّق بسيناريوهات المستقبل بين الدولة والجماعة، في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية؟ أحد الأسئلة – مثلاً – هل سيؤثر رجوع الحزب الديمقراطي إلى الحكم على علاقة الدولة بالجماعة والسياسات الحالية؟ وفيما إذا كانت التحولات الإقليمية وعلاقة الأردن بدول الخليج ستكون هي الأخرى متغيّراً آخر سواء بترسيم سياسات ضد الجماعة أو لصالحها في حال تغيرت الظروف؟ أم أنّ الحالة الداخلية واستحقاقاتها تمثّل «العامل الرئيس» في رسم السياسات الرسمية؟..

سنحاول الاقتراب من هذه الأسئلة في الجزء القادم من المقال..

14 دانه جبريل، أسبوعان على إغلاق نقابة المعلمين: أزمة مستمرة، موقع حبر الإخباري، ٩ – ٨ – ٢٠٢٠، على الرابط التالي: https://n9.cl/62u4

15 انظر: نص الرسالة من المراقب العام على موقع الجماعة الالكتروني، في رسالة تنظيمية .. الذنيبات: حريصون على استقرار الوطن .. وأزمة الحكومة و"المعلمين" شأن نقابي لا علاقة للإخوان به»، بتاريخ ١٧ – ٨ – ٢٠٢٠، على الرابط التالي: https://n9.cl/7kpvo

3

ماذا يريد النظام من الجماعة؟

يمثل هذا السؤال أحد أبرز الأسئلة التي تدور في أوساط جماعة الإخوان المسلمين اليوم، وتخلق نقاشاً داخلياً حولها؛ فيما إذا كان النظام يسير في طريق السياسات العربية الأخرى، كمصر والإمارات والسعودية، باعتبار الجماعة منظّمة إرهابية وتجريم الانتساب إليها، واعتبارها كياناً غير مشروع، أم يسعى النظام إلى إعادة ضبط قواعد العلاقة مع الجماعة على أسس جديدة، تتمثّل بتحجيمها وإضعاف مؤسساتها وأدواتها وقدراتها التقليدية على الحشد والتعبئة، والتخلّص من الوزن السياسي الكبير، الذي باتت تمتلكه في العقود الأخيرة؟

يؤكّد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، موسى المعايطة، أنّه لا توجد هنالك نوايا لدى الدولة، إلى هذه اللحظة، للسير على خطّ تجريم الجماعة ووسمها بالإرهاب، فهنالك محددات سياسية واجتماعية أردنية تحول دون ذلك، لكنّ – في الوقت نفسه – فإنّ هنالك ضرورة – كما يؤكّد المعايطة نفسه – في إعادة صوغ قواعد العلاقة مع الجماعة والحزب، والخيار الذي تسمح به الدولة، كما يقول المعايطة، يتمثّل بإلغاء الازدواجية الحالية بين عمل الجماعة والحزب، والاكتفاء بالحزب كإطار قانوني سياسي يمارس العمل السياسي والحزبي، فيما لم تعد هنالك حاجة لجماعة الإخوان [16].

الرأي نفسه يذهب إليه مسؤول كبير آخر إذ يؤكّد في لقاء خاص أنّ المطلوب ليس الإلغاء الكامل للجماعة، لكن إعادة تعريف لوضعها القانوني والسياسي، ولا يخفي أحد المسؤولين أنّ العامل الخارجي مؤثّر على صانع القرار الأردني من خلال التجاوب مع أجندة حلفاء الأردن التقليديين (مصر، الإمارات والسعودية) تجاه الإسلام السياسي عموماً، بخاصة جماعة الإخوان المسلمين، والعمل على منعها من النشاط والعمل. فعند الوصول إلى إنهاء الجماعة قانونياً وحظرها بالكلية، وتحويلها إلى حزب سياسي (جبهة العمل الإسلامي أو أي حزب آخر) سيتخلص الأردن من صداع خارجي ويستعيد التناغم مع حلفائه العرب [17].

16 لقاء مع وزير الشؤون السياسية والبرلمانية في مكتبه بالوزارة، يوم ٢٦ – ٨ – ٢٠٢٠.

17 لقاء مع هذا المسؤول (رفض الكشف عن اسمه) بتاريخ ٢٤ – ٨ – ٢٠٢٠.

لكن – في المقابل – هل هذا الخيار هو نهائي أو حاسم لدى الدولة، بمعنى إنهاء جماعة الإخوان المسلمين، بما تملكه من إرث واسم ودور وحضور، واستبدالها بمظلة جبهة العمل الإسلامي، أم أنّ الرياح قد تهب باتجاه معاكس، فتعود المياه إلى مجاريها وترجع علاقة الدولة بالجماعة، كما كانت خلال مراحل وعقود سابقة، أو على الأقل تضعف قدرة الدولة وأدواتها في الزج بالجماعة نحو خيار الانتهاء الإرادي والتلقائي، والعودة للبحث عن صفقة بين الطرفين؛ الدولة والجماعة؟..

الجواب على هذا السؤال مهم ومؤثّر، كما سنلحظ عند مناقشة خيارات الجماعة للتعامل مع هذه التوجهات الرسمية؟

رأينا سابقاً كيف أنّ علاقة التحالف والتعايش الودي، والمساحات المتاحة للجماعة للنمو في المجتمع وبناء شبكة من المؤسسات والقوى الاقتصادية والخدماتية والتطوعية، تلك السياسات التي كانت قائمة في الستينيات والسبعينيات، بدأت تتلاشى منذ التسعينيات، عبر قانون الانتخاب ١٩٩٢ (الصوت الواحد، الذي أجريت عليه الانتخابات النيابية ١٩٩٣)، وفي الجامعات واتحادات الطلاب، وهكذا بدأت الدولة تنقلب على الحليف السابق، وانتقلت الجماعة إلى قيادة أحزاب المعارضة في منتصف التسعينيات، بعد أن أصبحت الرقم الصعب والحزب الأقوى في المعارضة.

صحيح أنّ العلاقة بين الطرفين، الدولة والجماعة، شهدت بعد ذلك مراحل من الشد والجذب، والصعود والهبوط، وما يشبه علاقة توم وجيري، كما يصفها الباحث الأميركي، ناثان براون، إلاّ أنّه كان هنالك خط واضح ليس متغيراً تسير عليه استراتيجية الدولة، خلال العقود الثلاثة الماضية، أيّاً كانت المتغيرات الإقليمية والدولية، وحتى الشروط الداخلية، ويتمثل بالسياسات التالية:

أولاً:

تخفيض حجم تمثيل الجماعة في العملية السياسية عموماً، فهنالك حرص دائم من النظام على ألاّ يصل ممثلوها في مجلس النواب إلى نسبة تؤثر على قرارات مجلس النواب. وفي سياق لاحق تطورت لدى مؤسسات القرار، بخاصة منذ العام ٢٠٠٦، وترسخت هذه النظرية منذ العام ٢٠٠٦، بعدما فازت حماس بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه كان حزب الله يملك كتلة وازنة في مجلس النواب اللبناني، فبدأت الأوساط السياسية الرسمية الأردنية تخشى من أن تفتح شهية الإسلاميين للسلطة، أسوة بهذه الحركات، التي كانت حليفاً لها في تلك الفترة [18].

وبالرغم من أنّ تلك الظروف الإقليمية تغيّرت إلاّ أنّ المعادلة (أقل من ثلث مجلس النواب) بقيت في حسابات مراكز القرار،

18 انظر: فوز حماس يفتح شهية إخوان الأردن للسلطة، عمان نت، ٢ – ٢ – ٢٠٠٦.

وتتحكم برؤيتها لأي تعديل على قانون انتخاب، إذ تكون هنالك حسابات لما يمكن أن يحصل عليه الإسلاميون، والتأكد من عدم امتلاكهم كتلة نيابية مؤثّرة على قرارات مجلس النواب [19].

ثانياً:

التخلص من مؤسسات الجماعة وشبكاتها وقدراتها في المجال العام، بخاصة الجانب المالي والاقتصادي، لذلك أخذا الدولة منها جمعية المركز الإسلامي في العام ٢٠٠٦، التي كانت – وفقاً لقراءات غير رسمية في مراكز القرار – تعطي الجماعة تأثيراً مهماً في المجتمع، من خلال نافذة العمل التطوعي والخيري والمجتمعي [20].

في الأثناء كان هنالك حرص موازٍ لدى الدولة على تقليص قوة الجماعة وحجم نفوذها في الجامعات والنقابات ومؤسسات العمل العام، وتحوّلت الجماعة في هذه المؤسسات إلى «الخصم رقم ١» للدولة، فيتم دعم القوائم والمرشحين المنافسين لجماعة الإخوان، حتى وإن كانوا على قوائم التيارات القومية أو اليسارية، التي مثّلت خلال عقود سابقة خصماً مشتركاً لكل من الدولة والجماعة، فأصبحوا اليوم حليفاً في بعض المواقع الانتخابية للدولة ضد الجماعة.

ثالثاً:

سحب الامتيازات التي كانت الجماعة قد حصلت عليها – خلال العقود السابقة – بالعمل في المساجد والجمعيات الخيرية والعمل التطوعي، ما منحها – في قراءة خصوم الجماعة – نقاطاً إضافية في مواجهة الخصوم، فتم الاستفادة من هذه المنابر الدينية والاجتماعية للدعوة للجماعة والتجنيد والدعاية الانتخابية، وهو البساط الذي عملت السياسات الرسمية على سحبه من تحت أقدام الجماعة، فتمت مراقبة المساجد، وتقليص دور الوعاظ والخطباء الإخوان، ومنع قياداتهم لفترات طويلة من الخطابة، كما جرى التدقيق في العمل الخيري والتطوعي وفي منح الرخص وسحبها، فأصبحت هنالك رقابة مشددة على نشاط الجماعة أو أفرادها في المجال العام [21].

رابعاً:

دعمت الدولة، بصورة غير مباشرة، عمليات الانشقاق التي حدثت عن الجماعة، بداية انشقاق مجموعة قيادية وتأسيس حزب الوسط الإسلامي في العام ٢٠٠٢، ثم انشقاق مجموعة زمزم وتأسيس حزب زمزم، وأخيراً تأسيس الجمعية الجديدة للجماعة وإعطائها الشرعية القانونية بدلاً من الجماعة. وكان واضحاً أن هنالك دعماً رسمياً لأي صيغة جديدة للتمثيل الإسلامي

19 انظر: رجا طلب، عقدة الإخوان ومنشار الإصلاح، موقع عمون الالكتروني، ٢٩ – ٣ – ٢٠١١.

20 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص٧٦ – ٨٠.

21 محمد أبو رمان، ديناميكية الأزمة بين الحكم والإخوان في الأردن، موقع الجزيرة نت، ٧ – ٧ – ٢٠٠٦.

المناهض لجماعة الإخوان في العملية الانتخابية، منذ انتخابات العام ٢٠٠٧.

خامساً:

يرتبط بالنقطة السابقة أنّ مؤسسات الدولة دعمت أيضاً إضعاف الجماعة في الأوساط «الشرق أردنية»، والعشائرية، فإذا كان من الصعب إضعاف الجماعة بسهولة في الأوساط الأردنية – الفلسطينية، فإنّ السياسات الرسمية وجدت الطريق أكثر سهولة في الأوساط الأردنية، كي تمنع الجماعة من إحداث «اختراق شعبي»، فيها، فأصبح واضحاً أن الثقل التنظيمي والانتخابي للجماعة يتمثل بدرجة مركزة في المدن الكبرى، ذات الكثافة الأردنية – الفلسطينية، مثل عمان والزرقاء، وبدرجة أقل إربد، التي تأثرت هي الأخرى بعمليات الانشقاق المتتالية.

سادساً:

إلغاء الوضع القانوني للجماعة، وكان ذلك هو الخطوة الأخيرة في تلك السياسات الرسمية، إذ تسعى الدولة من خلال ذلك إلى التخلص من الجزء الغاطس تحت الماء من التنظيم، ذلك أنّ نقل الثقل إلى جبهة العمل الإسلامي يسمح بتهريب النصاب لأعداد كبيرة من المنظمين الذين يفضلون العمل في الظل، وفي أروقة الجماعة، بدلاً من الحزب، لأنّ العمل التنظيمي للجماعة يتناسب أكثر مع أيديولوجية التنظيم التقليدية التي تجمع ما بين العاطفي والدعوي والاجتماعي والسياسي، وتكون خارج أنظار السلطة، بينما تسعى الدولة لرؤية التنظيم بصورة كاملة، وذلك بنقله إلى العلن والعمل فوق السطح، وهو الأمر الذي يتيحه ملف إعادة الهيكلة القانونية لوضع الجماعة.

في الخلاصة وعودة إلى السؤال المفتاح: فيما إذا كانت العوامل الخارجية أو الداخلية ستقوم بدورٍ مؤثر لإعادة النظر في العلاقة بين الدولة والجماعة وربما تعيد العجلة إلى وراء، من خلال التحالف أو التعايش مرّة أخرى؟ فإنّ النظر إلى السياسات الرسمية خلال العقود الثلاثة الماضية يؤشر على أنّنا – بالرغم من بعض التعرجات – أمام خط بياني متراكم متصاعد في تحجيم وإضعاف وسحب البساط من تحت أقدام الجماعة، ووضعها في «أصغر مربع» ممكن من التأثير المجتمعي والسياسي.

يقف وراء هذه السياسات قناعة ترسّخت مع مرور الوقت في أروقة القرار، بل أصبحت بمثابة «عقيدة رسمية» بأنّ العلاقة السابقة من التحالف بين الدولة والجماعة انتهت إلى غير رجعة، وأنّهما وصلا إلى مرحلة الطلاق النهائي.

المفارقة أنّه في مقابل رواية الجماعة بأنّها خدمت الدولة خلال العقود الماضية وكانت عاملاً من عوامل الاستقرار الداخلي

في مواجهة أخطار خارجية وداخلية، وأن وجودها ما يزال يمثّل عموداً مهماً للاستقرار السياسي، فإنّ رواية الدولة حالياً – على النقيض من ذلك – تتمثّل بأنّ الجماعة استفادت على حساب الدولة وتضخّمت بفعل تلك «السياسات المحابية» لها، خلال العقود السابقة، وأنّها أصبحت بمثابة «الدولة داخل الدولة» وأنّها غير مضمونة الولاء، وصُنِّفت في مراحل الاستقطاب الإقليمي، منذ العام ٢٠٠٦، ضمن المعسكر المعادي لسياسات الدولة ومصالحها الإقليمية، سواء عندما كان هنالك محور الممانعة (إيران، سورية، حزب اللّه وحماس)، أو مرحلة الربيع العربي وما بعده ضمن المحور القطري – التركي – الإسلامي.

بناءً على ما سبق فإنّ العقيدة التي ما تزال تحكم الدولة، وعلى الأغلب ستستمر، هي أنّه لا عودة إلى «جماعة الإخوان»، وأنّ على أبنائها التكيّف والتغير وفقاً للسياسات الجديدة، وهو الأمر الذي عمل المسؤولون الرسميون على تكريسه من خلال استبعاد المراقب العام الحالي للجماعة، عبد الحميد ذنيبات، من اللقاءات غير الرسمية التي تجري مع أقطاب الجماعة، بخاصة خلال أزمة المعلمين، إذ يتم دعوة بعض الرموز والقيادات الأخرى، للتأكيد على عدم شرعية الوضع القانوني للجماعة. ويؤكد مسؤول رفيع على هذه القاعدة الجديدة، ويعتبر أنّ دعوة المراقب العام للجماعة للقاء مع وزيري الداخلية والشؤون السياسية لإيصال رسالة بخصوص المعلمين كان زلة وخطأ غير مقصود، وأنّ الأصل ألا يدعى، وأنّ الرسالة التي كانت وراء اللقاء هي التأكيد على عدم اعتراف الدولة بالجماعة وضرورة مسارعتها لتصحيح الوضع القانوني لها [22].

لذلك ستستمر السياسات الرسمية في محاصرة الجماعة قانونياً، ومصادرة ممتلكاتها كافّة ومراكزها وشعبها التي ما تزال قائمة، وإزالة أي صفة أو شخصية قانونية لها، واعتبار تمثيلها وهيئاتها غير شرعية ومخالفة للقانون خلال الفترة القادمة.

22 لقاء مع مسؤول رسمي، رفض الكشف عن اسمه، مصدر سابق.

4

«الرمال المتحركة» داخل الجماعة

من الصعوبة بمكان قراءة سياسات الجماعة تجاه هذه التحولات المفصلية في تاريخها السياسية، من دون مراجعة الأوضاع التنظيمية الداخلية لها، التي تمثّل هي الأخرى متغيراً مهماً في ترسيم سياسات الجماعة ورؤيتها للعلاقة مع النظام ومستقبلها السياسي والتنظيمي.

حالة الاستقطاب والتكور حول تيارات تنظيمية داخلية متجذّرة في تاريخ الجماعة، وإن كان الدور البارز للتيارات التنظيمية ظهر في نهاية السبعينيات مع صعود التيار الأيديولوجي (المتأثر بمدرسة سيد قطب)، وقد هيمن على مواقع القوة داخل الجماعة في مرحلة الثمانينيات، في مقابله صعد تيار براغماتي (كان متأثراً حينها بمدرسة حسن الترابي في السودان وراشد الغنوشي في تونس)، وبرز دوره مع الانتخابات النيابية ١٩٨٩، ومع تأسيس حزب جبهة العمل الإسلامي ١٩٩٢.[23]

في منتصف التسعينيات ظهر صراع الأجيال في أوساط الجماعة، وبرز تيار جديد أطلق عليه تيار «الوسط الذهبي»، الذي انفصل عن الحمائم وأسس كتلة كبيرة من شباب الجماعة، ممن كانت لهم انتقادات واسعة على شيوخها الكبار (من الأيديولوجيين والبراغماتيين)، لكنّه – أي الوسط الذهبي – انقسم بدوره في نهاية التسعينيات، على خلفية الأزمة داخل الجماعة مع تنظيم حماس (كان حينها في الأردن، إلى أن تمّ إبعاد قيادة الحركة في نهاية ١٩٩٩)، وأخذ طابعاً هويّاتياً (بين من يرى التركيز على القضايا الوطنية الأردنية – بقي اسمهم الوسط، ومن يرى أنّ الأولوية في دعم القضية الفلسطينية أصبح اسمهم التيار الرابع).

في العام ٢٠٠٢ أعيدت عملية التموضع في أوساط الجماعة، فتشكل تحالف المعتدلين – البراغماتيين (أطلق عليهم إعلامياً الحمائم) والوسط الذهبي في مواجهة تحالف المتشددين – الأيديولوجيين (أطلق عليهم الصقور) مع التيار الرابع (الذي اعتُبر مقرّباً من حركة حماس). وبقي هذا

23 انظر: رحيل غرايبة، تطورات المشهد الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٥، ص ٦ – ١٢

الاستقطاب كبيراً بين التيارين؛ الأول يرى ضرورة تخفيف حدّة الأزمة مع النظام، والتركيز على الشأن الداخلي، والثاني يرى أنّ القضية الفلسطينية والشؤون الإقليمية أولوية، وأنّ على الجماعة أن تجعل دعم حركة حماس في مقدمة أولوياتها، لأنّها تمثل النضال الفلسطيني [24].

المفاجأة كانت أنّ «التيار المعتدل» الذي تمكن من السيطرة على قيادة الجماعة، في انتخابات العام ٢٠٠٦ تلقى ضربة قاصمة وقاسية بتزوير الانتخابات النيابية واستيلاء الدولة على جمعية المركز الإسلامي، وبعد أن قاموا بالتوقيع على ورقة – غير مسبوقة – تؤكد التزام الجماعة بالولاء للملك والنظام ونبذ العنف، فتمّت الإطاحة بهذه القيادة في الانتخابات التنظيمية المبكّرة التي جرت في العام ٢٠٠٨، وتولّى أحد الصقور للمرة الأولى موقع المراقب العام للجماعة (وللمرة الأولى أيضاً يكون من أصول فلسطينية، فقد جرت العادة أن يكون المراقب العام من أصول شرق أردنية لاحتواء الأزمات مع النظام) [25].

الضربة القاصمة لتيار المعتدلين أدّت إلى تحولات مدهشة في الصفوف الداخلية وفي تطوّر الفكر السياسي للجماعة، فبعض قيادات المعتدلين، مثل المراقب العام السابق سالم الفلاحات ود. رحيل غرايبة ود. نبيل الكوفحي، وغيرهم تبنوا مبادرة أطلق عليها «الملكية الدستورية»، ونقلوا خطابهم إلى مستوى عالٍ من النقد تجاوز الخطوط الحمراء، للمرة الأولى في تاريخ الجماعة، مما دعا «الصقور» – وكانت هنا المفارقة إذ تبرأت قيادة الجماعة والحزب المحسوبين على المتشددين من المبادرة لعدم الزج بالحركة بصدام مباشر مع الدولة في هذا الموضوع الحسّاس [26].

الرمال المتحرّكة لم تتوقف داخلياً، إذ تحول خطاب تيار الوسط المتحالف مع الحمائم إلى مستوى غير مسبوق من النقد لخطاب الدولة، وعززت الجماعة تحالفها مع تيارات المعارضة، في جبهة الإصلاح الوطني برئاسة رئيس الوزراء الأسبق، أحمد عبيدات، مع أحزاب وشخصيات قومية ويسارية وليبرالية، لكن التحالف لم يستمر طويلاً نظراً للخلافات الداخلية حول الموقف من الأحداث في سورية [27].

المفارقة الأخرى أنّ قيادات الوسط نفسها قامت بإشهار مبادرة زمزم ٢٠١٣، التي تدعو إلى تجاوز مفاهيم ومصطلحات أيديولوجية

24 انظر: محمد أبو رمان وحسن أبو هنية، الحل الإسلامي في الأردن، مرجع سابق، ص٨٢ – ٩٢.

25 سالم الفلاحات، الحركة الإسلامية في الأردن: دراسة تاريخية وتحليلية ونقد ذاتي، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٩٧، م١، ص٢٧٢ – ٣٠١.

26 انظر: محمد أبو رمان ونفين بندقجي، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي، مؤسسة فريدريش أيبرت، عمان، ص٦٥ – ٦٨.

27 انظر: أنيس خصاونة، إصلاح الجبهة الوطنية للإصلاح وضرورة تنحي رئيسها، موقع زاد الأردن الإخباري، http://www.jordanzad.com/print. php?id=115593

والانطلاق في عمل وطني تشاركي، والتركيز على موضوع التوافق الوطني تجنباً للسيناريو المصري، لكن الأمر انتهى إلى فصل القيادات التي قادت المبادرة من الجماعة، والتي قامت بدورها بتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم حزب المؤتمر الوطني زمزم ٢٠١٥.

التحق بتيار زمزم قيادات مهمة في الجماعة في مقدمتهم المراقب العام الأسبق، عبد المجيد ذنيبات، الذي قام بترخيص جمعية جديدة باسم جمعية جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ٢٠١٥، وأخذ الشخصية القانونية من الجماعة، وللمرة الأولى يحدث نزاع على الاسم في تاريخ الجماعة، وقد انحازت الدولة للتنظيم الجديد، وانسحبت مئات الشخصيات من الجماعة الأم باتجاه الجمعية الجديدة، وانضمت إليها شعب ومكاتب للإخوان المسلمين.

الانشقاق التالي كان للجنة الحكماء في جماعة الإخوان المسلمين، والتي كان يرأسها المراقب العام الأسبق، أيضاً، سالم الفلاحات، فتم تأسيس حزب الشراكة والإنقاذ، وهكذا انبثقت أحزاب جديدة من رحم جماعة الإخوان المسلمين واستقلت عن جبهة العمل الإسلامي، وخرجت أغلبية تيار الوسط الذهبي والحمائم من رحم الجماعة مع حلول العام ٢٠١٦ [28].

جرت الانتخابات التنظيمية لاختيار مجلس الشورى والمكتب التنفيذي بقدر من التحفظ والتوافق، وبطريقة غير تقليدية تجنباً لاستفزاز الدولة، التي أعلنت أنّ الجماعة ليست كياناً شرعياً – قانونياً، وتم اختيار أحد قيادات الحمائم المحامي عبد الحميد ذنيبات مراقباً عاماً للجماعة ٢٠١٦، ومعه مكتب تنفيذي يشترك فيه ما تبقى من الحمائم والمعتدلين مع الصقور.

ونتيجة لخروج عشرات القيادات والشباب من رحم الجماعة إلى كل من جمعية الإخوان الجديدة وحزبي زمزم والشراكة والإنقاذ، فإنّ الفراغ الذي تشكّل في موضع المعتدلين قام بملئه شخصية كانت في السابق في قيادة ما يسمى التيار الرابع والصقور، وهو زكي بني ارشيد، الذي كان قد حكم بالسجن وقضى قرابة عام ونصف منذ العام ٢٠١٤ – ٢٠١٥، وخرج وقد بدت تحولات كبيرة في أفكاره وتصوراته السياسية، وهي المراجعات التي يحيلها بني ارشيد نفسه إلى مناقشات فكرية مهمة في منتدى كوالامبور، الذي كان يرأسه مهاتير محمد (أصبح لاحقاً رئيساً للوزراء في ماليزيا مرة أخرى)، ويؤكد بني ارشيد أن مراجعاته بدأت قبل ذلك في العام ٢٠١٢، ثم تطورت مع منتدى كوالامبور، ونضجت في مرحلة السجن، عندما وجد الوقت الكافي للتفكير والتأطير لها. على العموم خرج بني ارشيد من السجن وقاد تياراً من الشباب والتنظيم لملء فراغ الوسط، وأطلق عليه

28 انظر تفاصيل هذه التطورات والانشقاقات والتحولات: محمد أبو رمان ونفين بندقجي، من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية، مرجع سابق، ص٨١ – ١١١.

تيار الوسطية في الجماعة، وقد تمكنوا في الانتخابات التنظيمية الأخيرة من العودة إلى مواقع القيادة في الجماعة، بينما يقود حزب جبهة العمل الإسلامي، مراد العضايلة الذي يمثل اليوم أحد أبرز رموز الصقور [29].

يشير ثابت عسّاف، أحد القيادات الشابّة البارزة اليوم في الحزب، وهو الناطق الرسمي فيه، إلى أنّ التقسيم الحالي على أساس التيارات بين ما يسمى الوسطيين من جهة وما يسمى بالصقورمن جهةٍ ثانية غير دقيق وليس له سند فكري أو أيديولوجي، ومع أنّه لا ينفي تماماً وجود التيارات إلاّ أنّه يصر على أنّ الخلافات ليست فكرية بالمعنى المعروف تاريخياً في أوساط الجماعة، وأنّ الحالة التنظيمية أقرب إلى «الرمال المتحرّكة»، لا يوجد فيها تقسيم مستقر راسخ، بقدر ما أنّ الاختلافات في الاجتماعات والخيارات تتم على أساس القناعات الشخصية وليس ضمن أطر التيارات ذات الطابع الهلامي في كل من الجماعة والحزب [30].

يضيف عسّاف أنّ الهاجس الكبير للجماعة اليوم يتمثّل في الوضع القانوني للجماعة والعلاقة مع النظام، لذلك هنالك للمرة الأولى مجموعة مشتركة من قيادات الجماعة والحزب والنواب الإسلاميين تدرس البيئة السياسية وتقدم رؤيتها وتوصياتها لكل من قيادة الجماعة والحزب [31].

فوق هذا وذاك يؤكد كل من عساف ونائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، محمد عقل على أنّ الجماعة اتخذت خطوات غير مسبوقة، توافقية، منذ العام ٢٠١٦، تمثّلت بتطوير النظام الأساسي، والانفصال التنظيمي – الرمزي الكامل عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أولاً، والالتزام بالفصل بين الجماعة والحزب، فأصبح اختيار أمين عام الحزب يتم عبر مؤتمر الحزب، وليس بتوصية من مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين كما كانت عليه الحال سابقاً [32].

كما أصدرت الجماعة وثيقة سياسية – فكرية جديدة في العام ٢٠١٩، أعادت من خلالها تعريف نفسها في الساحة الأردنية بوصفها حركة وطنية أردنية ذات رسالة إسلامية، وأنّها تمثل الاعتدال في مواجهة الغلو والتطرف والعنف، وأنّها تسعى لنشر روح الاعتدال في المجتمع، ولعلّها المرة الأولى التي يظهر في خطاب الجماعة الرسمي محاولة للقيام بهذا الدور في مواجهة التيارات الراديكالية (كداعش

29 حوار مع زكي بني ارشيد، في مكتبي بمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بتاريخ ٢٣ – ٨ – ٢٠٢٠.

30 لقاء مع ثابت عسّاف في مكتبي بمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بتاريخ ٢٣ – ٨ – ٢٠٢٠.

31 المصدر السابق.

32 لقاء مع نائب المراقب العام، محمد عقل، في حزب جبهة العمل الإسلامي بحيّ شفا بدران في عمّان (حيث انتقلت مكاتب المركز العام للجماعة إليه، بصورة غير رسمية)، بتاريخ ٢٦ – ٨ – ٢٠٢٠.

والقاعدة)، وتحدثت عن المواطنة والهوية الوطنية الجامعة، وطوّرت من استخدامها للمفاهيم السياسية، بعدما كان خطابها سابقاً مستغرقاً في اللغة العقائدية والأيديولوجية، فإنّ الوثيقة الجديدة تكشف أنّ لغة الجماعة وخطابها – في الحدّ الأدنى – أصبح أكثر تسييساً عما سبق [33].

وقد قدّمت الحركة الإسلامية ورقة بعنوان «المبادرة السياسية الوطنية» (وقعت من خلال جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي والتحالف الوطني للإصلاح) وتضمنت رؤية الجماعة للخروج مما اعتبرته أزمة سياسية – اقتصادية مركّبة، عبر تعديلات دستورية والسير نحو حكومات برلمانية [34].

بالرغم من التطورات الملحوظة على خطاب الجماعة وفكرها السياسي، فإنّ هنالك مفاهيم رئيسية ما تزال غير مستقرة أو محلاً للخلاف في أوساط الجماعة والحزب على السواء، مثل مفهوم الدولة المدنية، والفصل بين الدعوي والسياسي.

33 انظر: الوثيقة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن، صادرة عن جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، ٢٠١٩.

34 انظر: المبادرة السياسية الوطنية، جبهة العمل الإسلامي والإخوان المسلمون والتحالف الوطني للإصلاح، ١ – ٤ – ٢٠١٩.

5

في ترسيم خيارات الجماعة والحزب

ما هي خيارات الجماعة ورؤيتها للتعامل مع السياسات الرسمية الجديدة للدولة تجاه الوضع القانوني أولاً، وسيناريوهات العلاقة بين الطرفين (الجماعة والدولة) من جهةٍ ثانية؟

ما يزال هنالك نقاش مفتوح ومستمر في أوساط الجماعة والحزب لمناقشة هذه السياسات والخيارات المطروحة أمام الجماعة، وقد قدّمت في البداية ورقة أطلق عليها مسارات لوضع سيناريوهات متاحة أمام الجماعة، لكن إلى الآن لم يجر الحسم، فما هي الاتجاهات الرئيسية؛

أولاً:

«الإيواء إلى الظل»؛ وهو الاتجاه العام إلى الآن يقوده الصقور، ومعهم بعض الحمائم، يرجّح كفّة الانتظار فترة من الزمن، من دون القيام بخطوات لاستفزاز الدولة، ولا في المقابل الذهاب نحو حلّ الجماعة، ويراهن هذا الاتجاه على أنّ الظروف يمكن أن تتغير، وبالتالي يجد النظام نفسه أمام استحقاق الحوار مع الجماعة وإعادة ترتيب الأوراق من جديد بين الطرفين.

يشير بعض القيادات إلى «النموذج المصري» قبل ثورة يناير ٢٠١١، فقد كانت الجماعة غير قانونية، وليس مرخّصاً لها، لكنّها كانت تشارك في الانتخابات والعمل النقابي والسياسي والعام بصورة فاعلة، وتدخل في تحالفات مع أحزاب موجودة كحزب الوفد الجديد ثم حزب العمل، فلم تخسر الجماعة قوتها التنظيمية بسبب المنع، وعندما قامت الثورة عادت الجماعة بسرعة إلى العمل العلني والقانوني، وأعيد افتتاح المقرّات، قبل أن يتم إغلاقها بعد تدخل الجيش تموز ٢٠١٣ [35].

ثانياً:

الانضمام إلى الجمعية الجديدة؛ طُرح هذا السيناريو في بدايات تأسيس الجمعية الجديدة، التي دعت بدورها أعضاء الجماعة الأم للتسجيل فيها، والاستفادة من وضعها القانوني، إلاّ أنّ المراقب العام ونائبه الحاليين يستبعدان تماماً هذا السيناريو ويعتبرانه انتحاراً سياسياً للحركة الإسلامية [36].

---

35 مقابلة مع المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في مقر حزب جبهة العمل الإسلامي في شفا بدران، ٢٦ – ٨ – ٢٠٢٠.

36 المصدر السابق، ومقابلة مع محمد عقل مصدر سابق أيضاً.

ثالثاً:

القيام بإعادة الترخيص لجماعة الإخوان المسلمين، وقد أصبح خياراً غير مطروح قانونياً، نظراً لأنّ الجمعية الجديدة أخذت الاسم، لذلك يفكر الإخوان بخيار آخر ويتمثّل بجمعية جديدة تحمل اسماً مختلفاً لكنّها تكون مظلة لأبناء جماعة الإخوان المسلمين، ويقف أمام هذا الخيار عائقين [37].

أنّ الجمعية الجديدة لن تمتلك إرث الإخوان ورمزيتهم، ما يقلق الجماعة من أنّ عملية الانتقال للجسم الجديد لن تكون سهلة، وربما تفقد جزءاً كبيراً من «الأعضاء» في عملية الانتقال، لأنّ الارتباط أصبح وجدانياً لدى نسبة كبيرة منهم باسم الإخوان وهويتهم وتاريخهم وإرثهم.

أنّه ليست هنالك أي ضمانات بأن تقوم الدولة بالسماح للإخوان بتسجيل جمعية أو جمعيات جديدة، وتحصل على ترخيص لها، ما يجعل هذا الخيار رهاناً غير مضمون، إلاّ إذا تم التوافق مسبقاً بين الطرفين على هذه الخطوة، وهو الأمر الذي لم يحدث إلى الآن.

رابعاً:

التحول إلى حزب سياسي؛ وهو أحد الخيارات الرئيسية اليوم ضمن المسارات المتوقعة، ويدعو له عدد من قيادات الجماعة والحزب، على غرار التجربة التونسية، لكن المعارضين له – في أوساط الحزب والجماعة – يتخوّفون من أنّ القوة التنظيمية والقدرة على التجنيد والعمل الاجتماعي تمتلكها الجماعة بصورة أكبر بكثير من الحزب، وما تزال نسبة كبيرة من أبناء الجماعة تفضل العمل التنظيمي التقليدي فيها على العمل الحزبي، وذلك لعدم ثقتهم في العمل الحزبي ومدى إيمان الدول بجدواه وجديته، من جهة، ولأنّ الأيديولوجيا التي تنشّئوا عليها في الجماعة تقوم على الجمع بين العمل الدعوي والاجتماعي والسياسي، وعدم الاكتفاء بالعمل الحزبي وحده [38].

ولا تقتصر الطروحات داخل الجماعة على التحول نحو حزب جبهة العمل الإسلامي فقط، إذ أنّ هنالك سيناريو آخر لترخيص حزب جديد يأخذ «الحمولة البشرية» كاملة من الجماعة، ويسع جميع أعضائها، بدعوى أنّ حزب جبهة العمل الإسلامي بوضعه الحالي لن يتمكن من «هضم» جميع أبناء الجماعة، وما يزال الأمر غير محسوم في أروقة الجماعة والحزب [39].

37 الهامش السابق نفسه.

38 الهامش السابق نفسه.

39 الهامش السابق نفسه، وكذلك مقابلة مع زكي بني ارشيد مصدر سابق.

6

الآفاق المستقبلية.. إعادة ترسيم قواعد اللعبة

بالرغم من فجوة الثقة التي تنامت بين الدولة والجماعة خلال الفترة الماضية، بخاصة منذ الربيع العربي، الذي عزّز «عقيدة النظام» ضد الجماعة، بوصفها «الخصم رقم ١»، وبالرغم – كذلك – من السياسات الرسمية التي تذهب نحو إنهاء الوجود القانوني للجماعة؛ فإنّ هنالك مساحة مشتركة يمكن الوقوف عليها لإعادة ترسيم قواعد اللعبة السياسية من جديد.

بدايةً فإنّ هنالك قناعة راسخة لدى الدولة بعدم السير على طريق تجريم للجماعة واعتبارها إرهابية، فغاية السياسات الرسمية هي إلغاء الصفة القانونية للجماعة والاكتفاء بالحزب السياسي، أو الفصل بين الجانب الدعوي، الذي تتبنّاه جمعيات أو هيئات اجتماعية ومدنية من جهة والعمل السياسي الحزبي، الذي يفترض أن يقتصر على حزب جبهة العمل الإسلامي.

في المقابل لا تبدو الفكرة (التحول من الجماعة إلى الحزب) مرفوضة تماماً لدى تيار عريض في الجماعة اليوم، لكن هنالك هواجس وتخوفات وملاحظات مرتبطة جميعاً بضرورة أن تتم هذه الخطوة عبر حوار وتوافق بين الدولة والجماعة والحزب، لأنّ الانتقال نحو العمل الحزبي مسألة معقّدة وصعبة تتطلب فترة من الزمن وبعض الإجراءات، وهي العملية التي يطلق عليها بعض قادة الجماعة مصطلح «العبور الآمن»، بأن يتم ذلك بالتدريج بأن تمنح الجماعة فترة من الوقت للقيام بذلك [40].

لماذا لم تهيئ الجماعة أفرادها مسبقاً لهذه العملية، ولم تبدأ بها منذ تأسيس الجمعية الجديدة (قبل أربعة أعوام تقريباً) السبب أنّ الرهان الرئيس في أوساط الجماعة كان بعدم نجاح تجربة الجمعية الجديدة وبأنّ النظام سيعود إليهم في مرحلةٍ ما، فلم تكن الرسالة الرسمية واضحة، كما هي اليوم، بأنّ صيغة الجماعة السابقة لم تعد مقبولة لدى النظام.

تتحدث قيادات في الجماعة عن استعدادهم للفصل أو التمييز بين الدعوي والسياسي، وأن يتم الاقتداء بالتجربة المغاربية بأن تكون

40 مقابلة مع محمد عقل، مصدر سابق.

هنالك جمعيات معنية بالوعظ والخطاب الديني والإصلاح الاجتماعي وأن يترك العمل السياسي بالكلية للحزب، وهو أمر جديد – بالضرورة – على خطاب الجماعة وأفكارها، لكنهم يرون ضرورة الحوار مع النظام، من أجل التوافق على الصيغة الجديدة، بما في ذلك السماح لهم بتأسيس جمعيات تتبنى الخطاب الديني والوعظي، حتى وإن لم تحتفظ باسم جماعة الإخوان المسلمين[41].

ما يزال هنالك انقسام في الجماعة بين من يرى أنّ الاحتفاظ بالاسم ضروري (لما له من إرث تاريخي ورمزي وعاطفي) ومن يرى بأنّ الاسم ليس مقدّساً، وأنّ الهدف هو المدرسة الفكرية والثقافية للجماعة التي يمكن أن تكون مرجعية للحزب ولأفرادها من دون التمسّك الحرفي باسمها وشعاراتها التاريخية، ومن المعروف – على سبيل المثال – أنّ حزب جبهة الإسلامي خاض الانتخابات النيابية ٢٠١٦ من دون رفع شعار «الإسلام هو الحلّ»، وهو شعار تاريخي استخدمته الجماعة منذ عودة الانتخابات النيابية ١٩٨٩.

في المقابل قد تساعد السياسات الرسمية الجماعة على المضي قدماً بدرجة أكبر من البراغماتية عبر الإصرار على إنهاء الوضع الحالي للجماعة، ما يحرر تجربة الحزب السياسية من الهيمنة التاريخية السابقة للجماعة عليها.

مثل هذا «الممر الإجباري» يساعد التيار الواقعي في الجماعة للخروج من تردد تاريخي علقت فيه الجماعة، خلال العقود الماضية، بين تيار محافظ وتقليدي يخشى من التغيير وتيار واقعي براغماتي يرى في التجارب التونسية والمغاربية وقبلها التركية نماذج لإمكانية القيام بتطوير جوهري على الخطاب السياسي والسلوك العملي للجماعة والحزب.

41 المصدر السابق.

عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت).

تهدف مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش إيبرت – الأردن والعراق بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق من خلال مشاركة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة إلى إنشاء منابر للحوار الديمقراطي، وعقد المؤتمرات وورش العمل، وإصدار أوراق سياسية متعلقة بالأسئلة السياسية الحالية.

د. محمد أبو رمان

هو باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، وزير الثقافة ووزير الشباب الأردني سابقاً (٢٠١٨ – ٢٠١٩)، له العديد من المؤلفات المنشورة، مثل: «الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والامن» (مع حسن أبو هنية)، «من الخلافة الإسلامية إلى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي» (مع د. نفين بندقجي)، «سوسيولوجيا التطرف والإرهاب في الأردن» (مع د. موسى شتيوي)، «السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية»، «أنا سلفي» الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين». وغيرها من كتب ودراسات.

تحلل هذه المقالة الوضع الراهن لما آلت إليه العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، والأسباب الرئيسية لانتهاء الصيغة السابقة من «قواعد اللعبة» بين الطرفين، وتفترض أنّ الأزمة الحالية، منذ العام ٢٠١٣، غير مسبوقة، وأنّ هنالك صراعاً بينهما في إعادة ترسيم قواعد العلاقة الجديدة، بينما تتعامل «الدولة» من خلال نظرية «الرابح والخاسر»، تحاول الجماعة التركيز على أهميتها كحزب سياسي معتدل، يمكن التوافق معه لعبور المرحلة القادمة المسكونة بتحديات جسام للأردن، سواء على صعيد داخلي أو خارجي.

تنطلق المقالة من سؤال مفتاحي: ماذا تريد الدولة من الجماعة؟ ثم تقترب من النقاشات الداخلية لكيفية التفاعل بين التيارات الرئيسية في الجماعة لهذه التحولات وكيفية قراءات السياسات الجديدة للحكومات تجاه الجماعة، وتقدّم إطاراً للخيارات المطروحة في أروقة «الإخوان»، للتعامل مع الوضع الجديد.

ثم تنتهي بنتائج لما يريد الطرفان؛ الدولة والجماعة، وفيما إذا كانت هنالك إمكانية فعلاً للتوافق بينهما على قواعد لعبة جديدة، تقوم على هضم المتغيرات والتحولات الجديدة وإعادة تعريف العلاقة بينهما.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

www.fes - jordan.org

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG